## أثر العمليات الارهابية على الاقتصاد الوطني وتحديات يواجهها الاقتصاد

# أسباب تدهور العملة الوطنية أمام الدولار «الأسباب والمعالجات»

**● التحدي الأول أمام اليمن يتمثل في الاقتصاد والتنمية بشتى جوانبها وأن الظواهر السياسية مهما كان حجمها لن تشكل مصدر قلق اذا كانت البلد تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة.. لقد تعرضت اليمن لهزات، لكن التنمية تلعب دوراً حاسماً وهي تمثل الاستقرار الحقيقي للانسان، أيةدولة تتمتع برصيد اقتصادي قوي وراسخ لم توثر فيها أية عملية سياسية.. الدولة تفتقد لجزء حي من قاعدتها المادية والذي يتمثل بالتكوينات الاقتصادية المنتجة التي تقوم بتنفيذ المهام الكبيرة والمتعددة في مجالات التنمية المادية والاجتماعية وتملأ الفراغ الكبير في حياة المجتمع الذي أصبح يقتات بالمفاهيم السياسية كثقافة رائجة ويضع شريحة كبيرة ومهمة من خريجي الجامعات والمعاهد والمهنيين والعمال خارج الميدان.**

د. علي الفقية

مؤسسات الدولة وتوابعها لا تمتلك قاعدة ارتكاز اقتصادية في ظل غياب قطاع الدولة المنتج وفي ظل غياب المرجعية الرسمية المتخصصة في وضع الأهداف والوسائل للاقتصاد وفق منهج علمي يقوم على الدراسة والتحليل في نسق متماسك يبلور احتياجات للتنمية المنظمة، وكذلك في ظل محدودية النشاط الاقتصادية والاستثماري للقطاع الخاص.

النشاط الإقتصادي لقطاع الدولة ينحصر بدرجة رئسية حالياً في المشاركة لبيع الصادرات الرئيسية محلياً وخارجياً وجمع الضرائب المحدودة وتوريد العائدات الى خزينة الدولة للصرف على موازنات الحكومة السنوية دون تحقيق أي تراكم رأسمالي، ودون تحقيق أي قيم اضافية تساعد على النمو والتوسع في الاستثمارات الحكومية وتسمح بالتوسع بالأنشطة الاقتصادية وتحقيق تطوراً ذاتياً يساعد الى حدٍ كبير في القضاء على البطالة.

إن ضعف وانكماش قطاع الدولة الاقتصادي وعزوف الدولة عن بناء شركات حكومية في مجالات الاقتصاد الرئيسية قد ترك المجال لبعض الشركات الخاصة المحلية والاجنبية بأن تدخل بشكل انتقائي في مشاريع الدولة ومشاريع الخدمات المتعددة دون توظيف عائدات المالية في التنمية أو استثمارها محلياً لحل الكثير من الاستحقاقات التي على الدولة، كما أنها تحجم عن الدخول في استثمارات حقيقية في قطاع الزراعة والاسماك، والاستثمار في مشاريع الاسكان وقطاعات الصحة بصورة تحقق نمواً ملحوظاً وتساعد تدريجياً على تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان في مسائل تمس حياتهم وكيانهم.

بالرغم من أن القطاع الخاص يلعب دوراً رئيسياً في التنمية، إلا أن هذا القطاع مازال ضعيفاً ومفككاً ومنهمكاً في المشاريع التي تحقق عائدات ربحية كبيرة بتكلفة أقل.. هذا القطاع لم يستطع أن يسهم في الاستثمارات الكبيرة بصورة ذاتية ويساهم في حل مشكلات كبيرة في العمل والتأهيل بالرغم من ان هذاالقطاع يملك رؤوس اموال كبيرة، إلا أن توظيفاته تتركز خارج حدود اليمن.

إن الدولة في اليمن يتوجب عليها اليوم قبل الغد بأن تضع خطة استراتيجية لتنمية المحاصيل الزراعية واستصلاح الأراضي تسخير المياه لهذا الغرض وتنفيذ سياسات متنوعة تقوم على تشجيع زراعة الحبوب بالاضافة الى قيام شركات حكومية تشارك مع القطاع الخاص في عملية الاستيراد المنظم للحبوب من الخارج لكسر أي احتكار لمادة تمس حياة المجتمع وتمس أمن واستقرار البلد.

اليمن بحاجةٍ الى صناعات مختلفة لا حصر لها تتوسع كماً ونوعاً وفق جدول تنموي تضعه الدولة، وأحد الحلول الرئيسية التي تساهم في استقرار الدولة ونموها يكمن في تأسيس قطاع اقتصادي منتج واسع من خلال مؤسسات وشركات وطنية حكومية وشركات مختلطة وعامة يشارك فيها القطاع الخاص والبنوك والمراكز المالية مع نسبة للاكتتاب العام ووفقاً للطبيعة الاقتصادية والانتاجية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في هذه المرحلة التي تواجه فيها الدولة تحديات النمو.

هناك دول صغيرة استطاعت في فترة قياسية أن تتبنى اقتصاديات متطورة وتحقق مساراً تصاعدياً لمعدلات النمو ووفرت حلولا لمشاكل البطالة ووفرت الحماية للأجيال الشابة من الضياع.. الاقتصاد هو مفتاح رئيسي لأبواب الحلول للمشاكل الاجتماعية، والبلاد تمتلك القدرة على العبور الى الشاطئ الآخر حيث الاستقرار والنمو اذا ما تم الاعتماد على منهج اقتصادي صارم.

### العمليات الارهابية

نتيجة للعمليات الارهابية خلال عام ٢٠٠٩م فقد ألحقت أضراراً بالغة في الاقتصاد الوطني خاصة في قطاع السياحة حيث بلغت الخسائر في هذا القطاع بحوالي ١٤٤ مليون دولار.. اضافة الى تسريح ما يقارب ١٤٠ ألف عامل عملوا في قطاع السياحة، والوضع الاقتصادية واجه عام ٢٠٠٩م تحديات وأزمات متوالية:

١- حرب صعدة السادسة.
٢- الأحداث في المحافظات الجنوبية.
٣- القرصنة البحرية في خليج عدن قرب السواحل الصومالية حيث أدت الى تكبد اليمن خسائر تقارب ٣٠٠ مليون دولار، وأضرار تكبدها الصيادون قرابة ١٥٠ مليون دولار.
٤- زيادة العجز في الطاقة الكهربائية خلال عام ٢٠٠٩م بنحو ٢٥٠ ميجاوات.
٥- حجم التهرب الضريبي المقدر بحوالي ٣,٥ مليار ريال، والنسبة الضائعة من الموارد الضريبية السنوية تقدر ما بين ٤٠٠ و٧٠٠ مليار ريال، والضرائب المحصلة لا تتجاوز ٢٥٪ من الحصيلة الضريبية المفترضة.
٦- الدين على الحكومة حتى أكتوبر ٢٠٠٩م حوالي ٣٩١,٧ مليار ريال، ارتفاعاً من ١١٢,٧ مليار ريال.

والنمو الاقتصادي في اليمن ناجم عن النشاط النفطي بينما سجلت غالبية القطاعات الأخرى نمواً ضئيلاً نسبياً.

### أسباب تدهور العملة الوطنية أمام الدولار «الأسباب والمعالجات»

يتفق الاقتصاديين أن أسباب تدهور سعر الريال «العملية الوطنية» يرجع الى أسباب عدة، لعل أهمها:

١- الزيادة في المعروض النقدي في السوق اليمنية يفوق حجم الناتج المحلي الاجمالي.
٢- زيادة معدلات التضخم الذي يتجاوز ٣٠٪.
٣- انخفاض الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية.
٤- انخفاض تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج.
٥- انخفاض المساعدات والمنح التي كانت تقدمها الدول الأجنبية قبل الأزمة الاقتصادية العالمية.

٦- تزايد الطلب المحلي على السلع والخدمات التي ارتفعت الى حوالي ١٥٪.

تراجع العملة الوطنية امام الدولار يؤدي الى انكماش الأنشطة الاقتصادية القطاعية والكلية نتيجة العرض الكلي من الاستيراد التي قد تحصل لندرة النقد الأجنبي، ووقف الانخفاض في الريال أمام العملات الأجنبية ضرورة لأن من شأن ذلك أن يؤدي الى تلافي تناقص قدرات البلاد على الاستيراد بالمستوى المطلوب.. ارتفاع الدولار أدى الى ارتفاع الاسعار للسلع الأساسية والغذائية في الأسواق بنسب عالية.

تدهور القيمة الشرائية للريال يقابله التردي في الوضع المعيشي للناس نتيجة لارتفاع الأسعار وارتفاع العجز التجاري بفعل ارتفاع تكاليف الواردات من السلع، وانخفاض تكاليف الصادرات وزيادة التضخم الذي أدى الى ما يشبه الكساد.

كل المعالجات التي تم اتخاذها مثل تدخل البنك المركزي بشأن اسعار الصرف وضخ المزيد من العملة الصعبة للتداول حيث بلغ ما ضخه البنك منذ بداية عام ٢٠١٠م «٤١٤» مليون دولار، كذلك سد عجز الموازنة باللجوء الى تنشيط أذون الخزانة واصدار كميات جديدة من النقود.

- عام ١٩٩٠م كان سعر الدولار ٩ ريالات.
عام ١٩٩١م كان سعر الدولار ١٣ ريالاً.
- خلال عامي ١٩٩٢-١٩٩٤ وصل سعر الدولار ٨١ ريالاً
- مسلسل التدهور وصل الى عام ٢٠٠٩م حيث بلغ سعر الدولار ٢٠٠ ريال للدولار.
- بداية عام ٢٠١٠ ارتفع الى «٢٠٦» ريالات للدولار الواحد ثم الى «٢٠٣,٥» ريال ليرتفع في نهاية الاسبوع الثالث الى «٢٢٣» ريالاً للدولار الواحد.
- نسبة الانخفاض وصلت بين اعوام ١٩٩١م-٢٠٠٩م الى ١٦٠٠٪.
- تآكل القيمة الشرائية للريال وتجاوز فئة الاصدار الأصلي للعملة مستويات خطيرة بنسبة ١٠٠٠٪ عن الفئة الأصلية بين اعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٩م متجاوزة حدود الانهيار حيث تم اضافة أربع فئات تبدأ بفئة «٢٠٠ ثم ٥٠٠ ثم ١٠٠٠ ثم ٢٥٠» ريال، وقبل ذلك تم اصدار كميات كبيرة من فئة «٥٠» ريال و«١٠٠» ريال.
- الوضع النقدي أصبح مصدر قلق للمستثمرين والمستوردين وأحدث ارتباك في السوق اليمنية، تدهور المستوى المعيشي للناس نتيجة انخفاض الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة.
- السياسة النقدية عجزت عن ادارة السياسة النقدية بكفاءة، وفشلها في رسم مستقبل الاقتصاد ولذلك فهي فاشلة.
- لقد تخلى المواطنين عن العملة المحلية واستبدالها بالدولار في شراء وبيع بعض السلع والمنتجات في السوق العقاري.
- اعتماد الريال السعودي كعملة تبادل لبيع وشراء السيارات الواردة من دول الخليج سعودة الاقتصاد.
- انخفاض وتراجع صادرات اليمن من النفط بواقع ١١ مليون برميل.
- تبخر ما يقارب مليار دولار من ودائع اليمن في الأسواق والبنوك العالمية.
- الادخار بالعملة الصعبة حيث أصبح الدولار يشكل ٥٠٪ من اجمالي ودائع البنوك الخاصة.
- وجود لوبي خفي يسحب العملة الصعبة من الاسواق.
- محلات الصرافة تحتكر بيع العملات الصعبة للناس.

### المعالجات:

- زيادة الصادرات.
- زيادة نمو الناتج القومي الاجمالي.
- وقف اصدار نقود جديدة.
- وقف اصدارات أذون الخزانة لأن الاقتصاد الوطني يخسر حوالي ١٠٠ مليون ريال سنوياً تدفع كفوائد على أذون الخزانة.
- وقف ترحيل العملة الصعبة خارج البلاد.
- وضع رقابة دائمة على محلات الصرافة.
- منع استخدام الدولار في شراء السلع والعقارات.

---

× باحث وخبير اقتصادي..